

## الفصل الرابع عشر

### الادوات الاقتصادية في السياسة الخارجية

- المبحث الأول - الأدوات الاقتصادية الرئيسية في العلاقات الدولية .
- المبحث الثاني - المعونات الاقتصادية والمساعدات الفنية الخارجية .
- المبحث الثالث - بعض أجهزة ومؤسسات التعاون الاقتصادي الدولي الاقليمي



## الفصل الرابع عشر

### الأدوات الاقتصادية في السياسة الخارجية

سبق أن أوضحنا أن الامكانيات الاقتصادية للدولة تعتبر أحد المقومات الرئيسية في تكوين قوتها القومية وهي لهذا السبب تشكل أداة هامة من أدوات السياسة الخارجية .

ويمكن تعريف الأدوات الاقتصادية في السياسة الخارجية بأنها المقدره الاقتصادية التي تستغل بطريق صريح أو ضمنى في دعم أهداف هذه السياسة سواء اتصفت هذه الأهداف إلى النواحي الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية أو الدبلوماسية .

### المبحث الأول

#### الأدوات الاقتصادية الرئيسة في العلاقات الدولية

تعدد الأدوات الاقتصادية الرئيسة في العلاقات الدولية على النحو التالي :-

##### ( ١ ) الضرائب الجمركية Tariffs

يعتبر فرض ضرائب جمركية على الواردات من أكثر الأدوات التي تستعملها الدول في التأثير على مجرى التجارة الدولية . وتتوزع الأفراس التي تخضع لها هذه الضرائب الجمركية فهي قد تستخدم كمصدر من مصادر الدخل القومي للدولة أو لتوفير الحماية الضرورية للصناعة المحلية أو لتغيير الشروط التي تتم على أساسها المبادلات التجارية أو كوسيلة اقتصادية انتقامية ضد بعض الدول أو كأداة للمساومة بطريق الضغط أو الاغراء في المفاوضات .

إلا أن هناك بعض الخبراء ممن يعتقدون أن أهمية الضرائب الجمركية كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية تنال بصورة تدريجية وذلك فيما إذا

قورنت بغيرها من الأدوات والوسائل ، ويقولون ان هذا التدهور يحدث بفعل عدة مؤثرات أهمها الاتجاه الحالى في المجتمع الدولى من حيث الدخول في ترتيبات اقتصادية اقليمية مثل السوق الأوروبية المشتركة والاتفاقية الدولية للتعريفات والتجارة ( GATT ) وكذلك بسبب القيود المرابدة على حركة رموس الأموال لأغراض التنمية الاقتصادية ، الخ ( ١ )

### ( ٢ ) القيود الكمية أو نظام الحصص Quotas

والمقصود بالقيود الكمية كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية في محيط التجارة الدولية ، تخصيص حصص محددة من الواردات كاجراء للحد من تدفقها وهي بذلك تعتبر البديل المباشر للاجراء الأول المتعلق بالتشدد في فرض الضرائب الجمركية .

ونظام القيود الكمية على الواردات يحقق من وجهة نظر الدولة التي تأخذ به عدة مزايا منها أنه يساعد على دعم الانتاج المثل ويحول دون تسرب النقد الأجنبي كما يستخدم كسلاح من أسلحة الحرب الاقتصادية . ( ٢ )

ويوجه عام فان هذه الأداة تستخدم في الدول التي تأخذ بنظام التخطيط الاقتصادي الشامل أو في الدول التي تأخذ على عاتقها مشولية توفير ضمانات لحماية صناعاتها المحلية ففى مثل هذه الحالات تعتبر الحصص من أكثر الوسائل تحقيقا لهذا الهدف .

وتستخدم الولايات المتحدة نظام الحصص للحد من وارداتها من بعض السلع الزراعية والمواد الخام بما فيها البرول . ويشئى من هذه القيود دولتان هما كندا والمكسيك حيث تخضعان لشكل آخر من أشكال الاتفاقات التجارية ويرتبط تطبيق نظام الحصص بصورة وثيقة باعتبارات الأمن القومى الأمر بكى .

### ( ٣ ) القيود النقدية Currency Regulations

وهي وسيلة أخرى من الوسائل الاقتصادية المستخدمة في تنفيذ السياسة الخارجية للدولة وبمقتضاها تمارس الدولة رقابة صارمة أو حتى مطلقة على النقد الذى يتفق في الخارج سواء ما تعلق منه بتمويل الواردات الأجنبية أو ما يتفق على أغراض السياحة .

وبموجب هذه الرقابة فقد تمنح الدولة تراخيص نقد في حدود معينة لأغراض الاتفاق على استيراد السلع الأجنبية أو غير ذلك من الأغراض .

والسبب الذي يدفع الدول إلى الأخذ بنظام الرقابة على النقد ووضع قيود تنظم حركته في الخارج هو اما حماية ميزان المدفوعات من العجز بسبب الاسراف في الاتفاقي ، أو للحد من شراء السلع التي تمول بالعملة الصعبة أو النقد الأجنبي وفي هذه الحالة يقتصر اتفاق العملات الصعبة أو النقد الأجنبي على تمويل السلع الضرورية لدعم الاقتصاد القومي دون أن يتجاوزها إلى استيراد السلع الكمالية .

وقد اتبعت دول كثيرة نظام الرقابة على النقد ومنها بعض دول غرب أوروبا في فترة ما بعد الحرب لمنع تسرب احتياطياتها المحلولة آنذاك من الدولار . وعموما فان القيود المنظمة للنقد تفرض أن النقد المحل لا يمكن تحويله أو استبداله بنقد أجنبي إلا بعد الحصول على ترخيص من الدولة بذلك ( ٣ ) .

#### ( ٤ ) اجراءات الحظر على المبادلات التجارية مع بعض الدول المعادية

Embargo والحظر على المبادلات التجارية مع الدول المعادية قد يكون حظرا كلياشاملا كما قد يكون حظرا جزئيا محلولا . ومن أمثلة الحظر الشامل ، الحظر الذي اعتادت الولايات المتحدة أن تفرضه وحتى وقت قريب على التجارة مع كل من الصين الشيوعية وكوبا . ومن أمثلة الحظر الجزئي أو المحلود سياسات الحظر الغربية على بيع السلع الاستراتيجية ( Strategic Goods ) بدول الشيوعية ، وان كان تحديد طبيعة هذه السلع الاستراتيجية يعتبر من الأمور الصعبة عمليا حيث أن القيمة الاستراتيجية لأي سلعة تختلف مع الوقت .(٤)

وسياسة الحظر على المبادلات التجارية مع الدول المعادية سواء تمت بشكلها الشامل أو الجزئي تعتبر من الاجراءات الفعالة التي تعاقب بها الدول بعضها . غير أن مفعول الحظر قد يضعف أحيانا بتأثير عدد من العوامل مثل : - الالتجاء إلى أساليب التجارة غير المشروعة عن طريق بيع السلع المحظورة وتصديرها إلى طرف ثالث يتولى بدوره إعادة بيعها وتصديرها إلى الدول التي يطبق اجراء الحظر ضدها . ومن ذلك مثلا أن هونج كونج ومستعمرة ماكاو البرتغالية كانتا تتخذان قاعدة لتهريب السلع الأمريكية للصين الشيوعية ، وفي

ذلك التحايل بالطبع اضرار بالأهداف التي قصدت إليها أمريكا أصلا من وراء فرص هذا الحظر ضد الصين .

وفي حالات أخرى يضعف الحظر بسبب اقدم بعض الدول على زيادة مبادلاتها التجارية مع الدولة التي يفرض الحظر ضدها وذلك للتخفيف من ضائقتها الاقتصادية ، ومن أمثلة ذلك لجوء الدول الشيوعية وبعض الدول غير الشيوعية إلى زيادة تجارتها مع كوريا لاضعاف تأثير الحظر الأمريكي ضدها .  
وأخيرا بقي حالات معينة قد يفشل الحظر في الوصول إلى أهدافه إذا ما كانت القاعدة الاقتصادية للدولة التي يتخذ ضدها هذا الاجراء من القوة بحيث تستطيع أن تتغلب على آثار الحظر بل انه قد يكون حافزا لتقوية الصناعات المحلية لتعويض النقص الذي تشعر به الدولة من جراء انقطاع وصول بعض السلع إليها بفعل هذا الحظر .

#### ( ٥ ) المقاطعة الاقتصادية Boycott

ومفهوم اجراء المقاطعة الاقتصادية هو رفض شراء السلع التي تنتجها دولة أجنبية معينة . ويختلف اجراء المقاطعة عن اجراء الحظر في أن الذي يفرض الأخير هي حكومات الدول نفسها في حين أن الذي يمارس المقاطعة ويشارك فيها هي المؤسسات والشركات والمصالح المعنية داخل الدولة ويتم ذلك بتأثير الدافع القومي البحث في ظرف من الظروف .

وأحيانا ما يوصف اجراء المقاطعة بأنه اجراء الدول الضعيفة التي قد تحجم حكوماتها بدافع الخوف عن فرض عقوبات اقتصادية على أعضائها ، ولذا فان هذه المسؤولية تستل من الحكومات إلى المنظمات والأفراد . ومن أمثلة المقاطعة : المقاطعة الاقتصادية التي نفذتها الصين قبل تحولها للشيوعية ضد اليابان وغيرها من الدول الأوروبية التي انتهكت سيادة الصين واعتدت على استغلالها القومي . ( ٥ )

#### ( ٦ ) ترتيبات الاندماج الاقتصادي الاقليمي Regional Economic Integration

وهذه الترتيبات تمثل خطوة متقدمة نحو تنمية روابط التجارة بين مجموعة معينة من الدول وكثيرا ما تقترن ترتيبات الاندماج الاقتصادي الاقليمي

باتفاقيات تهدف إلى حلف العرائق الجمركية أو التخلص منها تدريجياً لتشجيع حركة التجارة وانتقالها بين الدول الأعضاء ومن أمثلة تلك الترتيبات الاندماجية السوق الأوروبية المشتركة التي سنأتي على ذكرها بتفصيل أكبر فيما بعد .

والترتيبات الاقتصادية الاندماجية تخدم بلا شك الدول الأعضاء فيها في مواجهة الدول الخارجية أو ما اصطلح على تسميته بالأطراف الثالثة حيث نجد هذه الأطراف أنه قد أصبح من الصعب عليها أن تثنق طريقها لسلعها وصادراتها إلى قلب دول هذه الأسواق المشتركة نظراً للتعريفات الجمركية العالية التي تفرض عليها لحماية السلع المنتجة داخل منطقة السوق المشتركة .

كذلك فإن اتساع السوق المشتركة ووجود نوع من المنافسة الحرة فيه يؤدي إلى تحسين المركز التنافسي للسلع المنتجة فيها في الأسواق العالمية وذلك بالنسبة لمنتجات الدول الأخرى التي تحرم من الميزات التي يكفلها وضع المناطق المتدمجة اقتصادياً . وقد اتضح ذلك من تجربة السوق الأوروبية المشتركة حيث وضعت تجارة الولايات المتحدة وبريطانيا ( قبل دخولها السوق ) وغيرهما من الدول في مركز صعب في مواجهة دول السوق . ( ٦ )

#### ( ٧ ) الإعانات Subsidies

وهذه الإعانات تقدمها الدول لتجنيها المحليين لتمكينهم من الارتفاع بمستوى منافستهم في الأسواق العالمية . والإعانات قد تأخذ صوراً وأشكالاً متعددة فقد تمثل على شكل إعانات نقدية أو رفع أسعار السلع المنتجة في الأسواق المحلية ، أو تخفيض أجور الشحن والنقل في وسائل المواصلات التي تملكها الدولة ، أو رفع الرسوم الجمركية على السلع التي تستورد من الخارج ، أو دفع إعانات تمكن المنتجين المحليين من تسويق سلعهم في الخارج بأسعار أقل من مثيلاتها في السوق المحلية أو حتى أقل من تكلفة الإنتاج نفسها ، ويعرف هذا الاجراء الأخير بأسلوب أو سياسة الاغراق ( Dumping ) التي نفذتها اليابان في وقت من الأوقات . ( ٧ )

( ٨ ) تجريد أو تأميم أرضة بعض الدول الأجنبية لسياساتها العدائية وينصرف هذه الاجراء إلى تجريد أو تأميم الأرضة والموجودات لدولة أجنبية داخل إقليم الدولة التي تلجأ إلى توقيع هذا الشكل من المعوقات الاقتصادية

على أعضائها . وقد تكون تلك الأرصدة مملوكة لرعايا الدولة التي ينفذ اجراء التجميد أو التأميم ضدها ولا يشترط أن تكون هذه الأرصدة مملوكة للحكومات حتى تخضع لذلك الاجراء .

وبالإضافة ، فقد تعتمد الدول أحيانا إلى الغاء عقود الامتياز الممنوحة للدول الأجنبية والخاصة بالتعقيب عن الثروات الطبيعية واستغلالها ، أو العقود الخاصة بادارة بعض المرافق العامة فيها كمحطات القوى أو مرفق النقل وذلك في الأحوال التي تقدم فيها هذه الدول الأجنبية على انتهاج سياسات معادية لمصالح الدولة المانحة لهذه العقود .

#### (٩) التوزيع التفضيل لطلبات الاستيراد The Preferential Allocation of Orders

يحدث في بعض الأحيان أن تطلب الحكومات من الشركات الوطنية فيها— إذا كانت هذه الشركات منغمسة في نشاط اقتصادي خارجي — أن تحول طلبها على السلع الأجنبية من الدول التي لا ترتبط معها بعلاقات ودية إلى الدول الأخرى ، وذلك كمقوبة توقع على الدول التي يتحول عنها هذا الطلب .  
(١٠) الاجراء الخاص بتخفيض العملة المحلية Devaluation

وهو اجراء اقتصادي تلجأ إليه الدول أحيانا لتشجيع صادراتها إلى الدول الأجنبية التي سيمكنها في هذه الحالة أن تدفع أسعاراً أقل لوارداتها مما اعتادت أن تدفعه قبل أن تقدم الدول الأخرى التي تتعامل معها على تخفيض عملتها.

وعموما يمكن القول بأن استخدام هذه الأساليب الاقتصادية والتجارية يكون عادة أكثر فعالية في الدول الشيوعية منه في الدول الأخرى ، ويرجع ذلك أساسا إلى كون الحكومات الشيوعية تسيطر سيطرة تامة ومطلقة على كل ما يتعلق بشئون التجارة الخارجية ، ففي هذه الدول تكون كل وسائل الانتاج مملوكة للدولة الأمر الذي يمكنها من التخطيط الشامل لعمليات الانتاج والتوزيع والاستهلاك . (٩)

وانطلاقا من هذه الحقيقة الجوهرية فان الحكومات الشيوعية لا تقرر فقط نوعية وكمية السلع المستوردة والمصدرة ، والمراكز الجغرافية التي يسلكها

توزيع تجارتها الخارجية ، بل تتجاوز ذلك كله إلى القيام بمهمة التفاوض المباشر مع الشركات والمؤسسات الأجنبية حول الأمور المتعلقة بالأسطر وشروط التبادل التجارى وعقد الصفقات التجارية ، الخ . وهنا الاحتكار المطلق الذى تمارسه الدول الشيوعية على تجارتها الخارجية بمنحها عدة مزايا في آن واحد فمن ذلك : -

أ - أن الاحتكار والنفوذ المطلق في التجارة الخارجية يرفعان من قدرة الدولة على المساومة أكبر بكثير من القدرة التساومية للشركات الخاصة .

ب - أنه في ظل الاحتكار الذى تمارسه الدولة يكون في مقدورها أن تمحور في اتجاهات هذه التجارة الخارجية بما يخدم أهداف سياستها الخارجية وعلى أى نحو تراه ملائما لظروفها ومصالحها .

ج - كذلك يصبح في الامكان التخطيط لتجارة الخارجية ليس فقط من أجل تحقيق الأهداف السياسية للدولة في الخارج ، وانما أيضا على نحو يمكنها من دعم قوتها العسكرية والاقتصادية .

د - أنه في بعض الأحيان تلجأ الدول الشيوعية إلى تصدير سلعها ومنتجاتها بأسعار أقل من أسعار السوق العالمية أو حتى بأقل من تكلفة الانتاج وذلك لكي تستميل بعض الدول التى تصدر إليها هذه السلع وغالبا ما تكون دولاً نامية أو غير منحازة . ومن أمثلة ذلك أنه في عام ١٩٥٢ وبعد الخلاف الذى حدث بين إنجلترا وأيسلندا حول مشاكل الصيد في المياه الإقليمية والذى سببه امتعت إنجلترا عن استيراد محصول أيسلندا من السمك ، عمد الاتحاد السوفيتى إلى شراء السمك الأيسلندى ، ولم تمضى ست سنوات حتى كانت الكتلة السوفيتية تسيطر على حوالى ثلث تجارة أيسلندا الخارجية ، وكانت نتيجة ذلك أن طلبت أيسلندا من الولايات المتحدة أن تسحب جانباً من قواتها التى ترابط داخل أراضيها .

وكذلك فعل الاتحاد السوفيتى مع كوبا حين أقدم على شراء محصولها من قصب السكر بعد أن امتعت الولايات المتحدة عن شرائه .

ونعنيقا على ذلك يقول أحد المحللين السياسيين : « ان الاتحاد السوفيتى يحتل مركزاً فريداً من حيث قدرته على التوجيه الدكى لتجارته العالمية وبالشكل

الذى يحقق له أهدافه السياسية . ان التجارة الخارجية السوفيتية تتحكم فيها  
الضرورات والقرصن البيعية أكثر مما تتحكم فيها عوامل المنفعة الاقتصادية  
أو الربح المادى ، ( ١٠ )

## المبحث الثاني

### المعونات الاقتصادية والمساعدات الفنية الخارجية

#### أولاً - المعونات الاقتصادية الخارجية Foreign Economic Aid

تمثل المعونات الاقتصادية التي تقدمها الدول المتقدمة إلى الدول النامية  
أداة هامة من أدوات السياسة الخارجية لهذه الدول . ولا جدال في أن الهدف  
الأساسي من تقديم هذه المعونات الاقتصادية الأجنبية هو دعم المصالح الذاتية  
للدول التي تقدمها بالدرجة الأولى . والذي أمل التوسع في تقديم برامج المعونات  
الاقتصادية الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية هو اشتداد حدة الحرب الباردة  
والصراع المذهبي بين العالمين الغربي والشيوعي مما جعل التنافس على التأثير  
في أوضاع المناطق غير المنحازة بهذه المعونات الوسيلة الأكثر فعالية في تقدير  
كل من الكتلتين لتخلق مناخ سياسي ونفسي يكون أكثر تجاوبا وتعاظفا مع  
مركز كل منهما في هذه الحرب الباردة .

كذلك فقد استعملت وسيلة المعونات الاقتصادية كأداة لضغط سياسي  
في بعض الحالات ، وكان التهديد بقطع المعونة أو تخفيضها عاملا من عوامل  
الأكراه على تغيير اتجاهات ونزعات سياسية معينة .

وفي أحيان أخرى كانت هذه المعونات الاقتصادية تقدم بشروط معينة  
لخدمة المصالح الاقتصادية للدولة التي تمنحها ومن ذلك مثلا أن القروض التي  
يقدمها بنك التصدير والاستيراد الأمريكي تشترط ضرورة استخدامها في تمويل  
مشتريات الدول المتلقية لهذه القروض من السوق الأمريكي وحده ، أي أن  
البنك هو الذى يحدد وجهة هذا الاتفاق . ( ١١ )

وتحتفظ الترتيبات التي تقدم بموجبها المعونات الاقتصادية الخارجية .  
وان كانت لا تخرج بصورة عامة عن الاطار التالي : -

#### ١ - الترتيبات الثنائية للمعونة الاقتصادية ( Bilateral Agreements )

وهذه الترتيبات الثنائية هي بمثابة اتفاقات منظمة لهذه المعونات بين الدول المانحة (Donor) والدول المتلقية لها (Recipient) ، وبمقتضاها يتحدد حجم المعونة ومداها وكيفية الاستفادة منها وطريقة سدادها والفوائد المتحصلة عليها ، الخ .

ويؤخذ على الترتيبات الثنائية أنها تعطى الدولة المانحة للمعونة الاقتصادية السيطرة المباشرة على الكيفية التي تستخدم بها هذه المعونة مما يضيق من حرية التصرف والاختيار أمام الدولة المتلقية ويجعلها في مركز المضطر إلى اتفاق المعونة بالكيفية التي تحددها هذه الاتفاقات التي تلعب فيها الدول المانحة الدور الأكبر بالطبع .

وفي حالات أخرى تستخدم هذه المعونة - كما أشرنا من قبل - كأداة للضغط والمساومة من قبل الدول المانحة لجعل الدولة المتلقية تغير من اتجاهاتها وسياساتها في المواقف التي تشتمل على مساس بمصالح الدولة المانحة .

وقد يقابل هذا التأثير من جانب الدول المانحة للمعونات الاقتصادية تأثيرات مضادة من قبل الدول المتلقية لها مثل التهديد بالتهرض لمصالح الدولة المانحة ما لم ترد من حجم المعونة الاقتصادية التي تقدمها ، أو التهديد بالتحول إلى طلب المعونة من دول أخرى تصادم مصالحها مع مصالح الدول المانحة مثلما تفعل بعض الدول حين تهدد بالاتجاه إلى المعسكر الشيوعي لطلب المعونة وذلك في الحالات التي تحدث فيها خلافات مع الدول الغربية حول هذه المعونات. (١٢)

#### ٢ - تقديم المعونات الاقتصادية من خلال الأمم المتحدة :

أما عن المعونات الاقتصادية التي تقدم من خلال الأمم المتحدة فهي تقدم في إطار من المشاركة الدولية الواسعة بين الأطراف المانحة والأطراف المتلقية

تلك المعونات ، ويتم تخصيص أوجه استخدام هذه المعونات الاقتصادية بواسطة الأجهزة الفنية التابعة للمنظمة العالمية .

وللمعونات الاقتصادية التي تقدمها الأمم المتحدة ميزة بارزة وهي أنها تقضى على الحساسيات القومية الناتجة عن الشعور بالتدخل والضغط الذي يمارس في ظل المعونات التي تقدم بمقتضى اتفاقات ثنائية ، وذلك لأن المنظمة العالمية لا يمكن أن تتهم بالتدخل لاملأ وضع معين أو سياسة معينة على الدول التي تتلقى معونات اقتصادية منها ، وربما كان ذلك هو السبب الذي يجعل الدول النامية تفضل المعونات التي تأتيها من الأمم المتحدة على غيرها من المصادر الدولية .

ولكن إذا كانت هذه هي ميزة المعونات الاقتصادية التي تقدم من خلال المنظمة العالمية ، فإن هناك بعض المشاكل التي تحيط بعمل الأمم المتحدة في هذا المجال وأبرزها العلاقات التي تحلث بين الدول الكبرى حول هذا الموضوع .

فالحكومة السوفيتية مثلاً أعلنت في العديد من المناسبات أنها تفضل المعونات الاقتصادية التي تقدم من خلال الترتيبات الثنائية بينها وبين الدول التي تحصل عليها أكثر من تركيز المعونة الاقتصادية في مصدر دولي واحد . وهذا الاتجاه من جانب الاتحاد السوفيتي يوفر له أكثر من ميزة في نفس الوقت ، فتقديم المعونة الاقتصادية بأسلوب الاتفاقات الثنائية يعفيه من الضغوط الدولية التي يمكن أن يتعرض لها في هذا الترتيب اللول الجماعي . ومن ناحية ثانية فإن وضع الاتحاد السوفيتي في الأمم المتحدة يمكنه من مراقبة أوجه استخدام المعونة الاقتصادية التي تقدمها الدول الغربية من خلال هذه المنظمة وابداء رأيه في كيفية استخدامها على الرغم من المشاركات المحدودة التي يقدمها في هذا المجال . وما يسهل على السوفيت ممارسة هذا التأثير أن هيكل الأمم المتحدة واجراءات العمل فيها تعطيه هذا الحق شامت الدول الغربية أو لم تشأ .

وبالإضافة إلى المشكلة السابقة توجد مشكلة أخرى ترتبط بنظام التصويت السائد في الجمعية العامة للأمم المتحدة بما له من تأثير على موضوع المعونة الاقتصادية التي تقدمها المنظمة العالمية . ففي الجمعية العامة تتمتع الدول

الأفريقية والآسيوية ودول أمريكا اللاتينية، وهي تشكل أساسا مجموعة الدول النامية في المجتمع الدولي ، بأغلبية الأصوات . أما الدول الغربية وهي الدول التي تقدم الجانب الأكبر من المعونة الاقتصادية للأمم المتحدة فهي تشكل أقلية بالمقارنة ، وهي لهذا ترفض أن ترضخ لما تسميه بالضغوط التي تضعها عليها مجموعة الدول النامية في الجمعية العامة . والمقصود بالضغوط هو اما طلب مضاعفة حجم المشاركة الاقتصادية الحالية للدول المتقدمة أو الدعوة إلى تخفيف الشروط المنظمة لتلقى هذه المعونات . ويدل على ذلك الحركة الحامية التي خاضتها الدول النامية في الجمعية العامة لانشاء صندوق لتقديم رؤوس الأموال اللازمة لتمويل مشاريع التنمية (UN Capital Development Fund) وهو المشروع الذي فشل بسبب معارضة الدول الغربية له باعتبارها المصادر الرئيسية التي كان سيعتمد عليها في تمويل المشروع .

ويأتي البنك الدولي للانشاء والتعمير (International Bank for Reconstruction and Development) على رأس الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والتي تقوم بتقديم المعونات الاقتصادية .

وقد تأسس البنك الدولي مع صندوق النقد الدولي في عام ١٩٤٤ ، وكان ذلك في المؤتمر النقدي والمالي للحكومات الأربع والأربعين التابع للأمم المتحدة، والذي انعقد وقتها في بريتون وودز بولاية نيوهامبشاير الأمريكية . وبدأ البنك أعماله في يونيو ١٩٤٦ ، وعضويته متاحة لجميع الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي ، ومع بداية عام ١٩٧٦ كانت قد انضمت إلى عضويته ١٢٧ دولة، ويملك البنك ويراقبه حكومات الدول الأعضاء .

وينص ميثاق البنك الدولي على عدد من القواعد الأساسية التي تحكم معاملاته ومنها أنه لا يجوز أن يمنح قرضا إذا لم يكن لأغراض انتاجية أو إذا لم تتوفر الاحتمالات المعقولة للوفاء ، كما أن القرض يجب أن يتم بضمان الحكومة المعنية، وباستثناء بعض الظروف الخاصة تمنح القروض مرتبطة بمشروعات محددة وفي كل الأحوال يتعين على البنك أن يتحقق من أن الاعتمادات اللازمة لا يتسنى تدبيرها من مصادر أخرى بشروط مناسبة . ولا يجوز قصر استخدام

القروض على الشراء من دولة معينة دون سواها من الدول الأعضاء أو من عدة دول بالذات . وقرارات البنك لا بد وأن تؤسس على الاعتبارات الاقتصادية في المقام الأول .

ويمكن القول أنه كقاعدة عامة ، فإن أى مشروع يموله البنك يبحث في ضوء احتياجات البلد الكلية وامكانياتها وسياساتها ويعد هنا أساسيا من وجهة نظر البنك لضمان استخدام موارده على أفضل نحو ممكن .

وأول خطوة على طريق الاستجابة لطلب المعونة الذى تقدم به دولة ما هي القيام بدراسة شاملة لاقتصادها ، والانتهاه من ذلك إلى اعداد تقرير اقتصادى تستخلصه كل من الحكومة المعنية والبنك الدولى ، ويتخذ هنا التقرير أساسا لقرارات البنك فيما يتعلق بالمعونة المالية والفنية ، وغالبا ما تستنله حكومة الدولة المنتفعة كأداة للتخطيط المالى والاقتصادى ، كما أنه يعتبر وثيقة أساسية لوكالات التمويل بالقروض ، عملية كانت أو دولية .

ويتناول التقرير بالوصف والتحليل اقتصاد البلد ككل ، كما يتناول سياساته الائتمانية والتنظيمية ومشكلاتها الرئيسية في هذين المجالين ، ويتخذ التحليل الموضوعى أساسا لوضع نظام عام لأولويات التنمية بين مختلف القطاعات .

ويوضع برنامج عمليات البنك لمدة خمس سنوات ، وهو يستند في ذلك بصورة رئيسية على التقرير الاقتصادى بعد التشاور مع الحكومة المعنية . ويعاد النظر في هذا البرنامج ويراجع سنويا ، وهو يأخذ في الحسبان احتمال توفر مصادر خارجية للتمويل فضلا عن موارد الدولة نفسها ، ويقدم اطارا للعمل يضم مقترحات محددة للتنفيذ لمساعدة الدولة المعنية على انتهاز استرا تيجية متفق عليها للتنمية .

وعندما يتم الاتفاق على تفاصيل المشروع المقترح وما يحتاج إليه من تمويل يبدأ التفاوض على اتفاق القرض أو الاعتماد الرسمى ، فاذا أقر الاتفاق رئيس مجموعة البنك قدم إلى المديرين التنفيذيين الذين يمثلون جميع الدول الأعضاء للتصديق عليه . والتصديق على القرض لا يضع نهاية لدور البنك . فالبنك لا يسلم

من أمواله إلا بقله الحاجة إلى مواجهة الاتفاق الفعل على المشروع . ويلتزم البنك قيمة قروضه بأية عملة يطلبها المقرض الذي يلتزم بالوفاء بغض العملة التي يستخدمها البنك . ويستمر دور البنك طالما بقي المشروع قائما . ويقوم البلد المقرض بتقديم تقارير دورية عن تقدم العمل في المشروع ، وبين وقت وآخر يقوم ممثلو البنك بزيارة موقع التنفيذ لتقديم المساعدة بالرأى والمشورة ، واحاطة المشروع بالضمانات التي تكفل تحقيق القوائد المرتقبة للبلد المستض . والبنك الدولي عندما يفعل ذلك فهو يفعله بحكم تكويته كقوة تعاونية دولية تستهدف تنفيذ كل مشروع بأقل تكلفة ممكنة واستغلال موارثه بالكامل في تنمية البلد المقرض .

والبنك الدولي اتصال شبه دائم وعلاقات عمل وثيقة ومتظمة بوكالات الأمم المتحدة الأخرى وبلدانها ، وبينوك التنمية الإقليمية ، وبلجة التحالف الأمريكي من أجل الصلح ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والائماء ، والمنظمات الإقليمية مثل مجموعة أفريقيا الشرقية ، وأغلب الوكالات القومية التي تمد يد المساعدة المالية والتقنية لأغراض التنمية .

ويضع البنك الدولي للانشاء والتعمير وكالة التنمية الدولية ( IDA ) التي تمنح تسهيلات الائتمانية لا نظير لها في أي مكان من العالم حيث أن قروضها تحصل دون فوائد وخلال مدة قد تصل إلى خمسين عاما .

### ٣ - تقديم المعونات الاقتصادية من خلال ترتيبات التعاون الإقليمي :

وهذا الأسلوب في تقديم المعونة الاقتصادية يتم في إطار من المشاركة أو التعاون الذي يحدث بين عدد من الدول الواقعة في إقليم جغرافي معين . وهذه المنظمات الإقليمية تحاول أن تبعد بنفسها عن الصراعات السياسية التي تحدث داخل الأمم المتحدة وتؤثر على إمكانية تلقي المعونة الاقتصادية من المنظمة الدولية .

والمعونات الاقتصادية التي تأتي عن طريق ترتيبات التعاون الإقليمي لها بعض المزايا مثلما هو الحال مع المعونات التي تقدمها الأمم المتحدة والتي أشرنا إليها فيما سبق .

## ثانياً - المساعدات الفنية ( Technical Assistance ) :

والمساعدات الفنية الخارجية شأنها مثل المعونات الاقتصادية تستخدم هي الأخرى كأداة من أدوات السياسة الخارجية ، والواقع أن المعونات الاقتصادية والمساعدات الفنية تشكل بحدين متكاملين لنفس الغايات والأهداف .

ويشع اطار المساعدات الفنية ليشمل تقديم الخبرة الأكثر تقدماً في أمور الانتاج والزراعة والصناعة والصحة العامة والتعليم والخدمة الاجتماعية ، الخ . وكذلك تقديم الخبراء الفنيين المتخصصين في المجالات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية ، والتخطيط ، والتنظيم الإداري والحكومي وغير ذلك من الميادين .

والمساعدات الفنية تقدم - مثل المعونات الاقتصادية - إما بموجب ترتيبات واتفاقات ثنائية أو على أساس اقليمي أو من خلال الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . ( ١٣ )

## المبحث الثالث

### بعض أجهزة ومؤسسات التعاون الاقتصادي الدولي الاقليمي

من أبرز أجهزة ومؤسسات التعاون الاقتصادي الدولي الاقليمي التي شهدتها المجتمع الدولي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية : -

#### ١ - مشروع كولومبو Colombo Plan

وهو أقدم هذه الترتيبات الاقليمية ، إذ انبثق إلى حيز الوجود في عام ١٩٥٠ وأعضاء مشروع كولومبو للتعاون الاقتصادي هم الولايات المتحدة وبريطانيا واستراليا ونيوزيلندا واليابان وكندا ( وهذه الدول هي التي تقدم المعونات الاقتصادية ورموس الأموال اللازمة لعمليات التنمية ) ، بالإضافة إلى كل من الهند وسيلان والباكستان ونيبال واتحاد ماليزيا وسنغافورة وبورما وأندونيسيا ولاوس وكمبوديا وفتنام الجنوبية ( قبل تحولها أخيراً إلى الشيوعية ) ، وهي الدول الملتقبة لهذه المعونات الاقتصادية .

ويهدف هذا المشروع الآسيوي إلى المساعدة في دعم القاعدة الاقتصادية والاجتماعية التي يرتفع فوقها بناء التنمية الاقتصادية ، ولذلك تركز استثمارات المعونة الاقتصادية التي تقدم منه في اقامة محطات القوى ومحسين وسائل النقل والمواصلات والاتفاق على الحملات التعليمية ومشاريع الاسكان وتطوير أساليب الزراعة وخلاف ذلك من الأمور .

## ٧ - الكوميكون COMECON

أقيم الكوميكون أو مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة بين دول الكتلة السوفيتية في يناير ١٩٤٩ . قضى هذا التاريخ أعلنت بلغاريا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والمجر ، وبولندا ، ورومانيا ، والاتحاد السوفيتي عن انشاء هذه المنظمة الاقتصادية الاقليمية لتنظيم المساعدة المتبادلة وتنسيق التجارة الخارجية وتحقيق التنمية المشتركة للموارد ولتبادل الخبرات الاقتصادية بين الدول الأعضاء على أساس من مبادئ الأخوة والتعاون . ثم اتسعت عضوية المنظمة فيما بعد لتشمل كلا من ألبانيا (في ابريل ١٩٤٩) ، وألمانيا الشرقية (في سبتمبر ١٩٥٠) ، وفي يونيو ١٩٦٢ انضمت جمهورية منغوليا الشعبية إلى الكوميكون لتصبح بذلك أول دولة شيوعية غير أوربية تسمح لها بعضوية المنظمة . فضلا عن ذلك فان عددا آخر من الدول الشيوعية تسبب إلى الكوميكون في صورة أو أخرى .

وتتفق معظم الآراء في أن انشاء الكوميكون في ذلك الوقت بالذات جاء كرد فعل لمشروع مارشال للانعاش الأوربي واقامة منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي . وقد تمثل ذلك أولا على شكل الاقتراح الذي تقدم به وزير الخارجية السوفيتية مولوتوف والذي دعا فيه إلى إقامة منظمة تكون مهمتها تنشيط المبادلات التجارية وتدعيم الروابط الاقتصادية بين الدول الشيوعية مما يقلل من اعتمادها على رموس الأموال والأسواق الغربية . وأعقب ذلك الاعلان عن قيام الكوميكون باعتباره الجهاز التنفيذي لمشروع مولوتوف ولكن يتحمل مسؤولية التنسيق بين خطط وبرامج للتنمية التي كانت دول أوروبا الشرقية قد شرعت في تنفيذها .

وقد حددت المادة الثالثة من ميثاق الكومبيكون اختصاصاته كالاتي :

١ - تدعم علاقات التعاون الاقتصادي والعلمي والتقني بين الدول الأعضاء مع العمل على تحقيق أقصى استفادة ممكنة من مواردها الطبيعية .

٢ - مساعدة الدول الأعضاء على تنمية وتحقيق المشروعات المشتركة في مجالات الزراعة والصناعة والتقل ، بحيث يمكن استثمار رءوس الأموال التي تقدمها الدول الأعضاء على أفضل الوجوه الممكنة ، وكذلك توثيق المبادلات التجارية ودعمها بين هذه المجموعة من الدول .

٣ - العمل على تبادل المعلومات التقنية والعلمية في مختلف ميادين الإنتاج.

ويستثناء الأمور ذات الصفة الاجرائية أو التنظيمية فقط ، فإنه ليس لمنظمة الكومبيكون سلطة اصدار قرارات ملزمة للدول الأعضاء . وينص ميثاق المنظمة على أن للدول الأعضاء لا يمكن أن تنازل عن أي قدر من سيادتها بانضمامها إليها .

وتتخذ القرارات بالأغلبية على أساس مبدأ المساواة الكاملة في السيادة بين الدول الأعضاء ، بصرف النظر عن الحجم الجغرافي أو الوزن السكاني أو القوة الاقتصادية والسياسية . ويكون لكل دولة حق الاشتراك في جميع فروع وأجهزة المنظمة ، وكل ما تستطيع المنظمة اصدااره لا يزيد عن كونه توصيات تطبقها كل دولة عضو عن طريق أنظمتها القانونية الداخلية . وأهم الأجهزة العاملة داخل منظمة الكومبيكون هي :

(أ) مجلس المنظمة : وهو أعلى هيئة ، وله حق مناقشة جميع المسائل والموضوعات التي تلحل في اختصاص المنظمة واتخاذ توصيات بشأنها . أما القرارات فتتعلق بالأمور التنظيمية والاجرائية فقط ، وهذه تصبح نافذة بمجرد اصداها .

(ب) اللجنة التنفيذية : ومهمتها تنفيذ السياسات التي يقرها مجلس الكومبيكون ، وتتكون من ممثلين دائمين عن كل دولة عضو على مستوى نائب

رئيس وزراء ، ويترغون تماما لأعمال المنظمة ، ويشمل عمل اللجنة تنسيق الخطة الاقتصادية للدول الأعضاء وبرامج الاستثمار والسياسات التجارية ومتابعة الأبحاث العلمية والتكنولوجية والاقتصادية . ويتبع اللجنة مكتب المشكلات العامة للتخطيط الاقتصادي ، ويتكون من نواب رؤساء اللجان الوطنية للتخطيط في الدول الأعضاء ، ويخص هذا المكتب بتوفير الحقائق والمعلومات التي تطلبها اللجنة التنفيذية من أجل اجراء التنسيق الضروري في الخطة الاقتصادية التي تغلها الدول الأعضاء .

(ج) اللجان الدائمة : ويتولى تشكيلها مجلس الكوميكون ، وهي تتكون من خبراء فنيين يتبعون الدول الأعضاء ، وتتركز مسئوليتهم الأساسية في دراسة وتقييم المشروعات التي يقرها المجلس أو تقرها اللجنة التنفيذية . وتخصص كل لجنة بلون معين من ألوان النشاط الاقتصادي ، فمثل سبيل المثال توجد لجان للطاقة ، والزراعة ، والتجارة الخارجية ، والنقل ، والكيمياء ، والالكترونيات ، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، وهكذا .

(د) الأمانة العامة : وتتركز وظيفتها في اعداد جداول أعمال دورات مجلس الكوميكون والمباني الأخرى ، وتنسيق العمل بين اللجان الدائمة واللجان المؤقتة ، واجراء الأبحاث ، واعداد التقارير والحقائق الاحصائية اللازمة للدراسة موضوع من الموضوعات .

ولم جالب هذه الأجهزة الأربعة ، يوجد البنك الدولي للتعاون الاقتصادي الذي لم يرد ذكره في ميثاق الكوميكون ، وقد تقرر انشاؤه في اجتماع اللجنة التنفيذية في أكتوبر ١٩٦٣ ليقوم بعملية المقاصة الجماعية بين الدول الأعضاء وتقديم قروض قصيرة الأجل ، كما يعمل من ناحية ثانية على تشييط التعاون الاقتصادي بين هذه الدول بمختلف الاجراءات المالية الضرورية في هذا الشأن والتي تدخل ضمن اختصاصه العام .

أما فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية التي ينصرف إليها جهود الكوميكون ، فانها تشمل في المجالات الآتية :

لولا - في مجال التبادل التجارى بين دول الكوميكون: فقد بلت المنظمة جهدا واضحا في دعم هذه الروابط التجارية وتنشيطها ولأن عملية التبادل

التجارى بالذات تساعد على وضع المبدأ الاشتراكى الخاص بالتقسيم الدولى  
لعمل موضع التطبيق الفعلى .

ورفقا للاحصاءات الرسمية الصادرة عن الكوميكون فان معدل التبادل  
التجارى بين الدول الأعضاء يزداد سنويا بنسبة تصل إلى أحد عشر في المائة  
تقريبا ، كما ارتفعت مساهمة مجموعة دول الكوميكون في التجارة الدولية بما  
يزيد عن عشرة في المائة في أواخر الستينات ، وقد تلازم مع هذه الزيادة سعى  
دول المنظمة إلى تدعيم روابطها التجارية الخارجية مع مجموعة كبيرة من الدول  
النامية .

ثانياً - التنسيق بين الخطط الاقتصادية : ويهدف التنسيق إلى نحاشى النمو  
المزدوج لاقتصاديات الدول الأعضاء ، وإلى الاستغلال الكامل للموارد وتخفيض  
التكاليف عن طريق استخدام أساليب الإنتاج الكبير ، والتأكيد على مزايا  
التعاون في مجالات المواد الخام وصناعة بناء الآلات ، وكذلك في مبادىن  
الزراعة والنقل .

ثالثاً - التخصص وتقسيم العمل : وينبثق اهتمام دول المنظمة بتنفيذ هذا  
المبدأ من واقع الاعتماد بأن التخصص أصبح ضروريا بسبب التقدم التكنولوجى ،  
والحاجة إلى استغلال الموارد أفضل استغلال وبأكثر الأساليب الفنية كفاءة ،  
كما أنه يحقق المساواة في مستوى التنمية الاقتصادية بين كل الدول وحسب  
مبادئه تقسيم العمل والتخصص قد جرى تقسيم هذه الدول إلى دول منتجة  
للمواد الخام ولا تنصرف إلى التصنيع ، ودول منتجة للسلع الصناعية وبالذات  
في مجال صناعة الآلات .

رابعاً - التعاون الجماعى والثنائى في إنتاج سلعة معينة أو إقامة مشروعات  
معينة ، مثل تعاون الاتحاد السوفيتى وألمانيا الديمقراطية في مجال تطوير الصناعات  
الكيميائية ، وتعاون برلندا وألمانيا الديمقراطية في تطوير صناعة الفحم ، وتعاون  
وتعاون الاتحاد السوفيتى والمجر في تطوير صناعة الألومنيوم ، وهكذا .

### ٣ - السوق الأوروبية المشتركة Common Market

الأساس في قيام السوق الأوروبية المشتركة أو الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، هو معاهدة روما التي وقعتها في ٢٥ مارس ١٩٥٧ كل من فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولكسمبرج ، والتي انضمت إليها في يناير ١٩٧٣ بريطانيا وأيرلندا والدينمرك ، ولما أصبح مجموع الدول الداخلة في عضوية هذه الجماعة الأوروبية تسع دول .

ولقد كان الهدف من انشاء السوق الأوروبية المشتركة هو ايجاد سوق للتجارة الحرة داخل الدول الأعضاء عن طريق الحذف التدريجي للضرائب الجمركية على الواردات والصادرات وخصص الانتاج الصناعي في هذه الدول ، ولكن وكما أثبتت التجربة العملية فيما بعد ، فإن السوق الأوروبية المشتركة كانت أكبر من أن تكون مجرد اتحاد جمركي بين هذه الدول الأوروبية ، وانما تجاوزت ذلك إلى العمل على ضمان حرية انتقال عنصر العمل ورأس المال والسلع عبر الحدود القومية لهذه المجموعة من الدول ، والاتفاق حول سياسات مشتركة في أمور النقل والتجارة الخارجية والزراعة ، وكلها أمور كان مقررا لها أن تساعد في النهاية على انتهاج سياسات موحدة في الشؤون التي تعتبر ذات صلة أكبر بالمصالح الداخية لهذه الدول .

وقد أتيحت السلطة التنفيذية في السوق الأوروبية المشتركة بما أسمى باللجنة التي تقرر أن يكون مقرها في بروكسل وتتكون من تسعة أعضاء وتمارس اللجنة مسئوليات رئيسية ثلاث ، فهي أولا تقوم بالمبادأة في اقتراح كافة القرارات المتعلقة بتنفيذ السياسات التي يفتق عليها بين الدول الأعضاء في السوق ، أما المسئولية الثانية فهي تنتج عن كونها الجهاز التنفيذي الرئيسي للسوق الأوروبية ، ومن ثم فهي تتمتع بسلطة ضخمة في مجال تنفيذ القرارات التي يتوصل إليها المجلس الوزاري لدول السوق ، وثالثا وأخيرا فإن اللجنة تعد أكثر أجهزة الجماعة مسئولية عن متابعة تنفيذ نصوص معاهدة روما ، والتحقق من شرعية السياسات والقرارات التي تنفذ في اطار هذه المعاهدة .

وإلى جانب اللجنة يوجد المجلس الوزاري الذي يعقد دورات اجتماعه العادية في بروكسل ويقوم المجلس باتخاذ القرارات الرئيسية في مختلف الأمور

التي تهم مصالح الجماعة الأوروبية ، كما أنه الجهاز الوحيد من أجهزة الجماعة الأوروبية الذي تمثل فيه حكومات الدول الأعضاء تمثيلا مباشرا . ويكون اختيار الوزراء الذين يحضرون اجتماعات المجلس بناء على طبيعة الموضوعات التي تطرح للمناقشة ، فإذا كان الموضوع يتعلق بالسياسات الزراعية مثلا ، فإن هذه المسئولية يعهد بها إلى وزراء الزراعة في دول السوق ، وهكذا . وإذا كان للمجلس أن يبادر من نفسه إلى اقتراح القرارات والسياسات فإن له أيضا سلطة ادخال ما يرتأيه ضروريا من تعديل على مشاريع القرارات التي تجلها إليه اللجنة دون أن يكون القرار بالتعديل قد صدر بالاجماع .

وبالإضافة إلى الجهازين السابقين ، فهناك البرلمان الأوروبي ومحكمة العدل التي تباشر اختصاصا قضائيا كاملا بالنسبة لقرارات الصادرة عن اللجنة أو المجلس الوزاري أو البرلمان الأوروبي ويشمل هذا الاختصاص دعاوى الالغاء والتعويض ، الخ .

وبما نجد الإشارة إليه ، أن مشكلة انضمام بريطانيا إلى عضوية السوق الأوروبية المشتركة استحوذت على حيز ضخم من اهتمامات الدول الأعضاء كما أثارت انقسامات عميقة وحادة في وجهات النظر حول ما إذا كان من الحكمة السماح بانضمام بريطانيا إلى هذه الجماعة الاقتصادية الأوروبية أو الوقوف في وجه هذا الانضمام . وفي الواقع أن اتجاه بريطانيا السليبي من مشاريع الاندماج الأوروبي سواء كانت اقتصادية أو عسكرية أو سياسية في فترة ما بعد انتهاء الحرب الثانية ، رسبت بعض الحساسيات التي ظلت عالقة بينها وبين جيرانها الأوروبيين والتي كان من الصعب اجتثاثها من مسلكهم إزاءها فيما بعد .

فمنذما تأسست السوق الأوروبية المشتركة في عام ١٩٥٧ رفضت بريطانيا أن تنضم إلى عضويتها متلرعة في ذلك بأن هذه العضوية كانت تتعارض مع التزامها الخاص تجاه مجموعة دول الكومنولث البريطاني ، وتمهدها بتطبيق مبدأ المعاملة التفضيلية في مبادلاتها التجارية معها . غير أنه ابتداء من منتصف عام ١٩٦١ أعلنت الحكومة البريطانية عن اعترافها التقدم بطلب انضمام إلى

عضوية السوق . وفي نفس الوقت أعلنت ثلاث دول أوروبية أخرى هي النرويج والبرتغال وأيرلندا عن رغبة مماثلة . وكان اتجاه بعض الدول الأوروبية الأخرى الأعضاء في منطقة التجارة الحرة مثل السويد وسويسرا والنمسا أن عضوية السوق الأوروبية المشتركة كانت تؤثر في جادهم السياسي وبالتالي قد آثروا الابتعاد عن هذا التكتل الاقتصادي الأوروبي .

وقد اتى هذا الاتجاه المزيد للنخول بريطانيا إلى السوق المشتركة مع الجهات السياسية الأمريكية التي رأت في هذا الانضمام تدعيما للاتجاه الراسي إلى انتهاج سياسات تجارية حرة تكون أقرب إلى خدمة المصالح الاقتصادية الأمريكية ، كما كان يجد من قوة النزعة الليبرالية التي كانت تنبع فرنسا إلى العمل مستقلة عن حلف الأطلسي .

إلا أن الرئيس الفرنسي شارل ديغول زعم لواء الحملة المناهضة لانضمام بريطانيا إلى عضوية السوق الأوروبية ، وقد عبر عن اقتناعه بأن الأطر الجغرافي للسوق المشتركة لم يكن بحاجة إلى مزيد من الامتداد ، كما أن هذه الدول الست الأعضاء كانت تمثل من وجهة نظره قلب أوروبا الحقيقي . وقد هدف ديغول من ذلك إلى تهيئة سبل الدعم للجماعة الأوروبية حتى تستطيع أن تقوى سياسيا واقتصاديا وعسكريا وبالدرجة التي يجعلها قادرة على أن تخطط لمصالحها وسياساتها مستقلة عن التاتو .

وقد استمرت المفاوضات بين دول السوق الأوروبية الست حول هذه العضوية أكثر من سنة في بروكسل وكان الاتجاه الغالب على المفاوضات أن هذا الانضمام حتى ولن يكون في القتلور تجنبه ان عاجلا أو آجلا . بيد أنه مما زاد من تعقيد تلك المفاوضات أن بريطانيا لم تكن تساو من أجل نفسها فقط ، وإنما كانت تبحث عن ضمانات للسياسات التجارية التي ستفعلها دول السوق المشتركة إزاء مجموعة دول الكومنولث ، وإزاء حلفائها في منطقة التجارة الأوروبية الحرة وبخاصة الدول المحايدة : السويد وسويسرا والنمسا . وانتهى الأمر باستعمال ديغول سلطة التفتو ضد طلب الانضمام البريطاني وكان ذلك في يناير ١٩٦٣ .

ثم تجددت الدعوة مرة ثانية في بريطانيا منذ عام ١٩٦٥ للانضمام إلى السوق المشتركة ، وقد أوضح هـللا الاهتمام لأغلبية دول السوق أن بريطانيا كانت راغبة في أن تأخذ دورها في بناء صرح الوحدة الأوروبية ، كما أنه من ناحية ثانية لم يكن من الممكن بالنسبة لدول السوق أن تمضى قدما دون أن تحسم المشكلة الخاصة بتوسيع الأطار الجغرافي لنشاطها وعضويتها ، ولم يشذ عن هـللا الاتجاه سوى فرنسا التي تغير اتجاهها من المشكلة بعد تنحي ديغول عن الحكم في سنة ١٩٦٩ حيث أصبحت أكثر تقبلا لهـللا الانضمام .

وفي يونيو ١٩٧١ تم التوقيع على الاتفاقية الخاصة بانضمام بريطانيا إلى السوق المشتركة ، وقد دعت الاتفاقية إلى حل جميع المشكلات المعلقة باعادة تكييف الاقتصاد البريطاني وربطه بظروف الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، وقد اتفق على أن يتم انضمام بريطانيا الكامل إلى هذه الجماعة في غضون خمس سنوات واعتبرت هذه بمثابة فترة انتقال ضرورية .

وفي نفس الوقت ووفق أيضا على انضمام كل من النيمرك وأيرلندا والنرويج ، إلا أن الأخيرة انسحبت بعد أن اعترض الشعب النرويجي في استفتاء عام على مبدأ الانضمام وفضل البقاء بعيدا عن هذه الكتلة الاقتصادية الأوروبية .

#### ٤ - منظمة الطاقة النووية الأوروبية EURATOM :

أنشئت منظمة الطاقة النووية الأوروبية (يورATOM) بموجب معاهدة روما التي وقعت في ٢٥ مارس ١٩٥٧ والتي أوجدت إلى جانب هذه المنظمة ، السوق الأوروبية المشتركة كما سلفت الإشارة .

وكانت الفكرة التي انبت عليها الدعوة إلى اقامة منظمة أوروبية للطاقة النووية ، هي أن تحقيق التعاون بين الدول المنضمة إليها ، وهي نفس الدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة ، في ميدان الاستخدام السلمي للطاقة النووية فيما بينها ، فضلا عن المزايا الاقتصادية وغير الاقتصادية الايجابية التي كان يوفرها هذا التعاون لمختلف الدول الأطراف فيه .

وقد نصت المادة الأولى من معاهدة اليورانيوم على مسئولية دول الجماعة الأوربية في كفاءة الظروف التي تشجع على إقامة وتنمية صناعات نووية موجهة للأغراض السلمية وحدها وذلك بالطبع على أساس من التوازن بين المصلحة الوطنية لكل واحدة من هذه الدول ، وبين المصلحة الجماعية التي تقوم منظمة الطاقة الذرية الأوربية على تحقيقها .

ولما كان التعاون في مجال الاستغلال السلمي للطاقة النووية والأبحاث المرتبطة بها ، ذا طبيعة علمية بحتة بحيث يصبح من المتعذر فعلياً على معاهدة من هذا النوع أن تبحث في مخلف وقائمه وتفاصيله المتخصصة ، لذا نجد أنها اكتفت بأن أوردت بعض المبادئ والقواعد التي تشكل في مجموعها إطاراً عاماً لتنظيم علاقات التعاون بين دول المنظمة في هذه التواحي العلمية . وكان التصور المائل ونحوها في أذهان واضعي معاهدة روما ، هو أنه من خلال قيام منظمة الطاقة الذرية الأوربية باطلاع أعضائها على مشروعات وبرامج التنمية النووية الوطنية في كل منها ، وعلى النتائج المحققة أو المتوقعة من بحوث الطاقة النووية السلمية فيها ، فانه يصبح من الممكن تفضي لجهود الجهود العلمية ، أو التكرار في موضوعات البحوث ، أو التعارض في الخطط والمشاريع ، الخ . وأيضاً فقد تصور واضعو المعاهدة ، أن الأسلوب القائم على محاولة تسويق الجهود الوطنية في ميادين الطاقة النووية السلمية كان يفضل بكثير الأسلوب الآخر الذي يقوم على التخطيط المركزي لبحوث الطاقة النووية ومشاريعها في الدول الأعضاء في المنظمة وذلك لعدة أسباب منها أن الأسلوب الأخير كان يشهد صعوبات فنية كثيرة تحول دون الوصول إلى مستوى مقبول من الترابط بين مختلف قطاعات هذه العملية المعقدة ، وبالإضافة ، فإن عنصر الحساسية الوطنية ، وبخاصة في بداية عمل المنظمة ، كان يمكن أن يتضارب هو الآخر بتأثيره ليهتد الفكرة كلها بالتفشل .

وإذا كانت المسئولية الأولى لمنظمة الطاقة الذرية الأوربية هي اجراء التنسيق الضروري في الاطار السالف الذكر ، فإن هذه المسئولية تكملها مسئولية أخرى تولتها المنظمة فيما بعد ، وهي اجراء بعض البحوث النووية بإمكاناتها الذاتية سواء في المنشآت التابعة لها والتي تضم علماء وخبراء متخصصين من الدول

الأعضاء فيها ، أو عن طريق التعاقد مع بعض المنشآت أو مراكز البحوث النووية في إحدى أو بعض هذه الدول ، وتخضع هذه العقود لموافقة الحكومات المعنية وذلك باعجاب أن الصناعات النووية في دول المنظمة ما تزال صناعات وطنية ، وبالتالي فإن لتلك الحكومات سلطة الرقابة الكاملة عليها .

ويوجه عام تتعدد أبعاد الدور الذي تقوم به منظمة الطاقة الذرية الأوربية ، ومن أهمها : -

١ - تنظيم بحوث الطاقة النووية العلمية والتنسيق بينها في دول المنظمة ، وإقامة مراكز للأبحاث المشتركة ، ومن أمثلتها المراكز الأربعة الرئيسية القائمة في كل من إسبانيا بشمال إيطاليا ، وبينين هولندا ، وجبل يبلجيا ، و كارلسروه بألمانيا الغربية .

٢ - نقل المعلومات المتصلة بأبحاث الطاقة النووية العلمية إلى دول المنظمة وذلك لاثرء مشاريع الأبحاث التي تجرى في هذه الدول بأحدث الحقائق العلمية التي يتوصل إليها ، سواء كان مصدر هذه الحقائق العلمية هي دول المنظمة نفسها ، أو ما تصل إليه المنظمة من خلال البحوث المشتركة التي تجريها المنشآت النووية التابعة لها أو التي يتم التعاقد عليها لحسابها .

٣ - القيام بالأبحاث التي ترمى إلى تدبير الوسائل الكافية بمكافحة خطر التلوث بالاشعاعات المتخلفة عن الصناعات النووية في دول المنظمة .

وتتكون منظمة الطاقة الذرية الأوربية من الأجهزة والوسائل التالية :-

(أ) اللجنة : وقد أسندت إليها مسؤوليات إدارية بعيدة المدى ، منها توفير الظروف الملائمة لعمل كل هذا الجهاز من الباحثين العلميين في مختلف المراكز العلمية التابعة للمنظمة ، وكذلك تحديد سبل اتفاق الميزانية المخصصة لاجراء البحوث ، والموافقة على عقود الأبحاث التي تدخل المنظمة طرفا فيها.

(ب) المجلس الوزاري : ويتكون من مجموعة الوزراء المسؤولين عن النشاط العلمي في دول المنظمة ، كما قد يحضر اجتماعاته وزراء الخارجية أو المالية تبعاً لنوع المسائل التي يناقشها المجلس . وتختلف نظم التصويت المعمول

بها ، فبعض المسائل تخضع لقاعدة الأغلبية المشروطة ، بينما ينطبق على بعضها الآخر شروط الأغلبية البسيطة ، وإلى جانب ذلك توجد مسائل أخرى تتطلب موافقة اجماعية لاصدار قرارات بشأنها .

(ج) اللجنة العلمية والفنية : وهي لجنة استشارية يعينها المجلس ، إلا أنها في عملها تتبع اللجنة التي تقوم باستشارتها في مشروعات الأبحاث وكل ما له صلة بنشاطها العلمي .

(و) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية : وتقوم لجنة المنظمة باستشارتها في الأخرى في المسائل العلمية ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية مثل التأمين ضد الأخطار النووية ، وحرية انتقال العمالة المتخصصة في قطاع الصناعة النووية بين دول المنظمة ، وسيلعت الطاقة ، وبرامات الاختراع ، مالمخ .

(هـ) البرلمان الأوروبي ومحكمة العدل الأوروبية : فالبرلمان الأوروبي يختص بمراقبة أنشطة المنظمة في أمور الطاقة النووية ، وحماية الصحة ، وغير ذلك من الأمور ، أما محكمة العدل فإنها تختص بالفصل في المنازعات التي تنشأ حول تفسير المعاهدة أو حول تطبيق أحد أحكامها .

#### ٥ - مشروع التحالف من أجل التقدم Alliance for Progress :

التحالف من أجل التقدم هو مشروع للتعاون الاقتصادي بين الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية ، وقد أقيم المشروع في عام ١٩٦١ وأحاطته الحكومة الأمريكية بهالة ضخمة من الدعاية الدولية التي قصدت من ورائها إبراز الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة في تنمية مجتمعات أمريكا اللاتينية.

والدافع الذي حلا بالولايات المتحدة إلى المبادرة باقتراح هذا المشروع في صينته التي ووفق عليها ، كان نابعا في الأساس من ضغوط التغيير السياسي والاجتماعي التي كانت تميز منطقة أمريكا اللاتينية كلها في أعقاب ثورة فيدل كاسترو الماركسية في كوبا في عام ١٩٥٩ ، وهي الثورة التي نجحت في أن تخلق مناخا نفسيا منطوقا معها في هذه المنطقة ، كما شجعت مختلف القوى

والعناصر الراديكالية على المطالبة بتغيير المشاكل الاجماعية القائمة حتى نستطيع  
دول المنطقة أن تواجه تحديات التخلف الاقتصادي وأن تخلص نفسها من تبعاتها  
بمفرد السياسي والاقتصادي الأمريكي .

ومن الحقائق الجديرة بالاشارة ، أن هيلد كاسترو نفسه كان قد تقدم  
اقتراح في منتصف عام ١٩٥٩ أى في أعقاب قيامه بجورته مباشرة ، دعا له  
الولايات المتحدة إلى تخصيص ثلاثين مليار دولار لتمويل مشروع للمساعدات  
الاقتصادية الطويلة الأجل للدول أمريكا اللاتينية ، ولكن ذلك الاقتراح لم  
يصادف أى رد فعل ايجابي من جانب الحكومة الأمريكية . وقد تبع الاقتراح  
كاسترو ، الاقتراحات بمائة تقدم بها عدد من زعماء دول أمريكا اللاتينية  
( كحواطة منهم لتطويق ثورة كوبا وذلك بخفيف المسايء الاجماعية التي  
ركزت هذه الثورة عليها ) ولكن الولايات المتحدة لم تتحمس لبرامج المعونة  
الاقتصادية الفخمة من جانبها وعطت ذلك بأنه كانت توجد بعض التريبات  
الاقتصادية البديلة التي يمكن الاستعاضة بها عن هذه البرامج المقترحة ، ومن  
ذلك مثلا: التوسع في التسهيلات الائتمانية التي يقدمها بنك الاسيراد والتصدير  
الأمريكي لتمويل مشتريات دول المنطقة من الصادرات الأمريكية ، وذلك  
إلى جانب القروض التي يقدمها البنك الدولي للائفاه والتمويل ، والمساعدات  
التقنية التي تقدم في إطار برنامج التغطية الرابطة الأمريكية ، مع بلد الخبرة  
الاستشارية لهذه الدول في الأمور المالية والاقتصادية ، الخ .

وعندما تدهورت العلاقات الأمريكية الكوبية بشكل حاد ، وأصبحت  
هذه العلاقات من أهم مشكلات معركة انتخابات الرئاسة الأمريكية في عام  
١٩٦٠ ، ومع تزايد شعبية كاسترو في المنطقة ، بدأت الحكومة الأمريكية تنير  
من تفكيرها ، واتخذت ذلك شكل اقتراح برنامج المعونة الاقتصادية تقوم بتقديمه  
إلى دول أمريكا اللاتينية وقدرت تكاليفه بمئتمائة مليون دولار . ولم يقابل  
هنا البرنامج بحماس يذكر داخل تلك المجموعة من الدول الأمريكية وذلك  
لأكثر من سبب ، فهو أولا جاء متأخراً عن وقته الطبيعي وبعد أن سبق رفض  
هذه الفكرة التي بادأت باقتراحها دول أمريكا اللاتينية نفسها ، وأما السبب  
الثاني فهو أن هذه الدول وجدت نفسها مدينة ليس للولايات المتحدة وإنما

لكاسترو الذي لولا سوء علاقته بالحكومة الأمريكية ونحديه لها لما أقدمت من نفسها على تقديم مثل هذه المعونة الاقتصادية لها .

وقد جاء الاعلان عن مشروع التحالف من أجل التقدم في مؤتمر وزراء مالية دول أمريكا اللاتينية الذي عقد في بوننادل اسنى في أورجواي في أغسطس سنة ١٩٦١ . وفي هذا المؤتمر وقعت هذه الدول على مجموعة من الاتفاقات المتعددة الأطراف التي غطت ثلاثة جوانب رئيسية كانت تشكل في مجموعها الميكل العام لهذا المشروع الجديد ، وهي :

أ - وعد من الحكومة الأمريكية بتقديم عشرين مليار دولار لمساعدة دول أمريكا اللاتينية على مدى عشر سنوات .

ب - تعهد حكومات أمريكا اللاتينية بتنفيذ مشاريع للإصلاح الاجتماعي .

ج - تشكيل لجنة من الخبراء الاقتصاديين في دول أمريكا اللاتينية تعمل تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الدول الأمريكية ، وتتولى مهمة التنسيق بين خطط ومشاريع التنمية التي تتقدم بها الدول الأعضاء في برنامج التحالف من أجل التقدم . وقد استبعدت كوبا من المشروع .  
غير أن النتائج التي أسفر عنها تطبيق هذا المشروع جاءت مخيبة للآمال وذلك للأسباب الجوهرية الآتية :

( ١ ) أن الولايات المتحدة لم تفي بالتزامها الذي تعهدت به والذي يقضى بتقديم ألفى مليون دولار سنويا لدعم مشاريع التنمية في دول أمريكا اللاتينية ، وكان ذلك بتأثير بعض العناصر التي وقفت في داخل الولايات المتحدة تعارض استمرار التمسك بهذا الالتزام الاقتصادي ، وقد تلعروا بالمعجز الضخم في ميزان المدفوعات الأمريكي وبخاصة إبان حرب فيتنام ، للمطالبة بتجميد هذه المساعدة لأمريكا اللاتينية . وبالفعل نجد أنه في السنوات الخمس التالية على عقد اتفاقية بوننادل اسنى لم يرخص الكونجرس الأمريكي إلا بحوالي ثلثي القدر المخصص لهذه المعونة الاقتصادية السنوية .

( ٢ ) أن تصدير ورموس الأموال الأمريكية الخاصة إلى دول أمريكا اللاتينية لمساندة برنامج التحالف من أجل التقدم لم يحدث على أى مستوى ندى

قيمة ، أو على الأقل بالصورة التي كانت قد تحددت مبدئياً لهذه المساعدات الخاصة من حيث مجموع وكيفية استخدامها وطورها في تحقيق التنمية ~~المطلوب~~ بل على العكس ، فإن تزوح رؤوس الأموال من أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة - والتي تم على شكل تحويل أرباح الاستثمارات الأمريكية الموظفة هناك - أدى إلى إضعاف الإمكانيات التي كان يتظرها تنفيذ التنمية في الاطر الشامل الذي وضعه برنامج التحالف من أجل التقدم .

( ٢ ) أن الكيفية التي تم بها تنفيذ هذا البرنامج لم تساعد على تنمية القدرة الاقتصادية الانتاجية لهذه الدول على أساس وطني مستقل وإنما بطريقة كانت تبنى على تبنيها الاقتصادية للولايات المتحدة ، وهو ما كان يعنى بقاء الظروف الاقتصادية العامة في المنطقة على حالها دون تغيير يذكر . يضيف إلى ذلك أن التزام دول أمريكا اللاتينية باعادة تسليد القروض التي حصلت عليها من المشروع بقواتها العالية خلال فترة تدراوح بين خمس وعشر سنوات ، كان يضع ضغوطاً عنيفة على الميراثيات وموازن الملتفحات في هذه الدول .

( ٤ ) عدم الاستقرار السياسي في دول أمريكا اللاتينية نتيجة الانقلابات العسكرية المتكررة ( التي كانت الولايات المتحدة نفسها قوة معرضة عليها في الكثير من الأحوال ) ، وعدم التزام حكومات هذه الدول بتنفيذ أية برامج للإصلاح الاجنماعي الحقيقي ، مما جعل القدر الذي يصل إليها من هذه المعونة الأمريكية غير فعال بالمرّة .

#### ٦ - منظمة الأنطار العربية المصدرة للبتروول (لوبيك) :

نشأت منظمة الأنطار العربية المصدرة للبتروول (لوبيك) كرد فعل للأوضاع التي نتجت عن حرب يونيو ١٩٦٧ في الشرق الأوسط ، فعندما أهدر الاقتراح الناهي إلى إيقاف ضخ البتروول العربي للدول التي تساند العدوان الاسرائيل كأداة للضغط العربي عليها ، ظهر الاتجاه الذي يقول ان هذا الاجراء قد يستغل من قبل الدول غير العربية المنتجة للبتروول مثل فنزويلا وايران ، لصالحها ودون اكترات بما قد يحق للدول العربية من أضرار اقتصادية عاتقة بذلك المبادئ والأحكام التي قام عليها ميثاق منظمة الأوبيك الدولية

التي تجمع في عضويتها إلى جانب الدول العربية البترولية كل من ايران وفنزويلا وأندونيسيا وترينداد والأكوادور وجابون . ومن هنا انبثقت الدعوة إلى اقامة منظمة خاصة بالأطوار العربية المصدرة للبترول يكون في مقدورها بوسيلة التكتل العربي المنظم أن تواجه أى تهديد يتناول مصالحها البترولية مع الاحفاظ في نفس الوقت بعضويتها في منظمة الأوبك الأم ، والتصد بسياساتها العامة ظلما آتيا لا تضلر من ورائها في صورة لور أخرى .

ولقد كانت السعودية في الواقع هي الدولة العربية المبادئة بهذا الاقتراح الذي صاغته على شكل مشروع تطلعت به إلى كل من الكويت وليبيا في نهاية عام ١٩٦٧ ، وتباحث الدول الثلاث في المبادئ والأهداف العامة التي اشتمل عليها المشروع وانتهت من ذلك إلى التوقيع في بيروت في يناير ١٩٦٨ على الاتفاقية التي نشأت بمقتضاها المنظمة العربية التي تمهدت الكويت مقرها .

ونصت دياجة هذه الاتفاقية على أن تأسس هذه المنظمة جاء على سبيل الوعي من قبل الدول الأطراف بأن البترول ثروة آيلة للضيوب وأن ذلك يلقى عليها ازاء الأجيال المقبلة تبعه المحافظة عليه ومسئولية استثمار الثروة المحفوظة منه استثمارا اقتصاديا متنوعا في مشروعات انتاجية وانعاشية تتوفر لها مقومات الحياة والازدهار . وتخصى الدياجة إلى التمييز عن اعتقاد هذه الدول بأن الاقادة الرشيدة من ثرواتها البترولية تعتمد في المقام الأول على اللورد الذي يقوم به البترول في خطة اقتصاديات البلدان المستهلكة له ، وما يتطلبه ذلك بالتالي من مراعاة المصالح المشروعة لتلك البلدان في تزويد أسواقها بالبترول بشروط عادلة .

وتقرر المادة الثانية من الاتفاقية تحت عنوان « المنظمة وأهدافها وصلاحياتها » ، ان هدف المنظمة الرئيسي هو تهيئة سبل التعاون بين الدول الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول وتحقيق أوثق الصلات فيما بينهم في هذا المجال وتقرير الوسائل الكفيلة بالمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة مفردين ومجتمعين ، وتوحيد الجهود لتأمين وصول البترول إلى أسواق المستهلكة بشروط عادلة ومعقولة ، وتوفير الظروف

الملائمة لرأس المال والحبرة للمستثمرين في صناعة البترول في أقطار الدول الأعضاء .

والاتفاقية صريحة في أن المشروعات التي تنشئها المنظمة ذات طبيعة اقتصادية وترتكز في مجال البترول بالذات ، ومن ثم فإن نشاط المنظمة لا يمتد إلى المجال السياسي ، غير أن هذا الفصل بين البترول والسياسة أمر نظري بحت ولا يتفق مع مقتضيات الواقع ، وقد تأكدت الصلة الوثيقة بينهما وبصورة قاطعة خلال حرب أكتوبر التي أثبت فيها البترول وجوده كأقوى أداة للضغط السياسي العربي في مواجهة العدو ومن ورائه بعض القوى الكبرى التي كانت تسانده بكل وسائل الدعم المباشر وغير المباشر .

وتمارس الأوبك الحرية اختصاصاتها المنصوص عليها في ميثاق انشائها من خلال الأجهزة الآتية : -

١ - مجلس وزراء دول المنظمة ، ويتكون من ممثل واحد من كل قطر من الأقطار الأعضاء ، وهو وزير البترول أو من يقابله مستوى في المسؤولية عن شئون البترول . والمجلس هو السلطة العليا في المنظمة وهو الذي يرسم سياستها العامة ، ويوجه نشاطها ويضع القواعد التي تدير عليها .

٢ - المكتب التنفيذي للمنظمة ويتكون من ممثل واحد من كل قطر من الأقطار الأعضاء يمينه القطر الممنى . ويختص المكتب بالنظر في الشؤون المتعلقة بتطبيق هذه الاتفاقية وممارسة المنظمة لنشاطها واختصاصاتها ورفع ما يراه من توصيات والتراحمات إلى المجلس بشأن الأمور التي تدخل في نطاق هذه الاتفاقية .

٣ - أمانة عامة تضطلع بالجرائب التخطيطية والادارية والتنفيذية لنشاط المنظمة وفقا للوائح وتوجيهات المجلس .

٤ - هيئة قضائية ، يتفق الأطراف الموقعون على كيفية تشكيلها والقواعد التي تنظمها في بروتوكول خاص يلحق بالاتفاقية ، وقد اتفقت الدول المؤسسة على لرجاء النظر في أمر هذه الهيئة القضائية حتى تسنح الظروف بذلك مستقبلا .

أما عن عضوية المنظمة فقد نصت المادة السابعة من الاتفاقية على أن أعضاء المنظمة المؤسسون هم الأطراف الموقعون على هذه الاتفاقية وهم بالتحديد السعودية والكويت وليبيا ، ويجوز أن ينضم إلى عضويتها أى قطر عربي شريطة توافقنا على :

(أ) أن يكون البترول هو المصدر الرئيسي والأساسى لدخله القومى.

(ب) أن يقبل الالتزام بأحكام هذه الاتفاقية وما يطرأ عليها من تعديلات.

(ج) أن يوافق مجلس وزراء المنظمة على انضمامه بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات على أن يكون من بينها أصوات جميع الأعضاء المؤسسين.

وتقوم الاتفاقية على المساواة في العضوية من حيث الحق في التصويت بيد أنها فرقت بين توهين من العضوية : عضوية التأسيس والعضوية العادية ، وقد ربت هذه الضيقة آثارا قانونية إذ أعطت للأقطار المؤسسة حق الاعتراض على قبول أى قطر جديد في المنظمة . وقد تضمنت أحكام الاتفاقية امتيازات أخرى لعضوية التأسيس منها مثلا أن نصاب مجلس الوزراء لا يكتمل إلا بحضور عضوين مؤسسين على الأقل ، ولا يجوز إصدار اللوائح أو اتخاذ قرارات في الأمور الموضوعية إلا اذا كان من بين الأغلبية المطلوبة صوتا عضوين مؤسسين على الأقل .

ولم تعالج الاتفاقية حق الانسحاب من عضوية المنظمة باعتبار أن صلات التعاون بين الأقطار العربية في هذا المجال يجب أن تنمو وتقوى مع الوقت.

## المراجع

- Podelford & Lincoln, *The Dynamics of International Politics*, op. cit., pp. 362 - 364. (1)
- W.W. Kulski, *International Politics in a Revolutionary Age*, op. cit., p. 685.
- Podelford & Lincoln, op. cit., pp. 385 - 388. (7)
- Kulski, op. cit., pp. 685 - 685.
- Kulski, op. cit., p. 686. (7)
- Ibid. (1)
- Ibid. (1)
- Ibid, p. 687. (7)
- Ibid. (7)
- Ibid, p. 688 (1)
- Ibid. (7)
- John S. Gibson, *Ideology and World Affairs*, (Houghton Mifflin Co., Boston, 1967), pp. 102 - 121. (1-1)
- Podelford & Lincoln, op. cit., pp. 378 - 379. (1)
- Vernon Van Dyke, *International Politics*, op. cit., pp. 324 - 328
- Kulski, op. cit., pp. 348 - 349. (11)
- Ibid, pp. 355 - 360. (17)

## الأدوات الاقتصادية في السياسة الخارجية : مراجع مختارة

- 1- Black, Eugene, *The Diplomacy of Economic Development*, (Harvard University Press, Camp., 1960).
- 2- Gordon, Lincoln, *A New Deal For Latin America : The Alliance For Progress*, (Harvard University Press, Cambridge, 1963).
- 3- Hirschman, A., *The Strategy of Economic Development*, (Yale University Press, New Haven, 1958).
- 4- Kulski, W.W., *International Politics in a Revolutionary Age*, op. cit.
- 5- Manson, Edward, *Foreign Aid and Foreign Policy*, (Harper & Row, New York, 1964).
- 6- Montgomery, John, *The Politics of Foreign Aid*, (Praeger, New York, 1962).
- 7- Padelford & Lincoln, *The Dynamics of International Politics*, op. cit., pp. 259 - 264.
- 8- Snider, Gilbert, *Introduction to International Economics*, (Irwin, Homewood, Ill., 1958).
- 9- Staley, Eugene, *The Future of Underdeveloped Countries*, (Praeger, New York, 1961).
- 10- White, Gillian, *Nationalization and Foreign Property*, (Praeger, New York, 1961).
- 11- Urquidí, Victor, *The Challenges of Development in Latin America*, (Praeger New York, 1964).